الاثار الاقتصادية للضرائب

تلعب الضرائب بوصفها اقتطاعا من دخول الافراد وثرواتهم دورا مهما في اقتصاديات الدول كافة، لتستخدم اداة من ادوات السياسة المالية في التأثير في الانتاج والاستهلاك والادخار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

١- الاثار المرتبطة على نقل العبء الضريبي

عملية نقل العبء الضريبي عملية اقتصادية قد تكون مقصودة وقد تكون غير مقصودة، فاذا لم يتم نقل العبء الضريبي فان المكلف القانوني هو نفس المكلف الفعلي واذا تم نقل العبء الضريبي فان المكلف القانوني شخص والمكلف الفعلي شخص اخر.

ان العلاقة بين الدولة والمكلف القانوني علاقة قانونية بينما العلاقة بين المكلف القانوني والمكلف الفعلي علاقة اقتصادية.

- ينقل العبء الضريبي الى الامام عن طريق رفع الاسعار من قبل المنتجين على اسعار السلع المنتجة
- ينقل العبء الضريبي الى الخلف عن طريق اجور العمال او تقليل في المادة الاولية الداخلة في صناعة السلعة
- وهناك نقل العبء الضريبي المنحرف اذا انتقلت الضريبة الى سلعة اخرى لم تكن محلا لفرض الضريبة عليها.

٢- اثر الضرائب في الاستهلال والادخار

Y= الدخل $y=c+s$

C= الاستهلاك $c=f(y)$

S= الادخار $s=f(y)$

وبقسمة طرفي المعادلة على y

الميل للادخار + الميل للاستهلال = ١ $y/y = c/y + s/y$

S / Y = الميل للادخار

C / Y = الميل للاستهلاك

من خلال الدوال المارة الذكر نفهم ان الاستهلاك يتأثر بحجم الدخل لدى المستهلك وبهذا يكون الدخل دالة الى الاستهلاك فتغير الدخل ارتفاعا وانخفاضا يؤثر بالكميات المستهلكة وليس فقط الدخل هو المؤثر في الاستهلاك وانما الميل للاستهلاك هو الاخر مؤثر في الكميات المستهلكة اما بالنسبة للادخار هو ايضا يتأثر بحجم الدخل والميل للاستهلاك لان الادخار هو ما يفضل من الاستهلاك.

Æ اثر الضرائب على الاستهلاك

الضرائب نوعان اما ضرائب مباشرة او ضرائب غير مباشرة ، فالضرائب المباشرة تصيب اصحاب الدخول المرتفعة اكثر مما تصيب اصحاب الدخول المنخفضة وعلى هذا الاساس فان الاستهلاك لا يتأثر بشكل كبير خاصة اذا كان هناك اعفاءات كبيرة للدخول المنخفضة مما يجعل الاستهلاك يحافظ على مستواه تقريبا، لان اصحاب الدخول المرتفعة يدفعون الضريبة ليس من الجزء المخصص للاستهلاك وانما من مدخراتهم.

اما بالنسبة للضرائب غير المباشرة فهي تصيب اصحاب الدخول المنخفضة بالدرجة الاساس ويكون تأثيرها على الاستهلاك كبير لسببين: الاول | ان الميل الحدي للاستهلاك لهذه الطبقة كبير و ثانيا| ان اصحاب الدخول المنخفضة هم الغالبية من السكان. وعلى هذا الاساس ان حجم الاستهلاك سوف يتأثر بشكل ملحوظ. **الا أن هذا الاثر يتوقف على عاملين:-**

العامل الاول:- فيما اذا كانت السلعة التي فرضت عليها الضريبة عليها الطلب مرن أو غير مرن، فإذا كان الطلب على السلعة مرن فإن فرض الضريبة أو زيادتها سوف يؤدي الى تقليل الاستهلاك من تلك السلعة بشكل كبير وهذا ما يحصل في الطلب على السلع غير الاساسية(الكمالية)

وإذا كان الطلب على السلعة غير مرن فإن فرض الضريبة أو زيادتها على تلك السلعة سوف لن يخفض الاستهلاك منها الا بنسبة محدودة.

وأيا" كانت مرونة الطلب فإن فرض الضرائب سوف تنقص في المقدرة الاستهلاكية لأصحاب الدخول المنخفضة بمقدار ما تستقطعه من دخول هذه الفئات ، وبالتالي فهي تقلل من حجم الاستهلاك في الاقتصاد القومي ككل.، لأن هذه الفئات تمثل الكثرة البالغة من السكان.

وبناء" على ذلك فإن أثر الضرائب على استهلاك هاتين الفئتين يتناسب عكسيا" مع حجم الدخول الاجمالية لكل منهما. يعني ذلك أنه كلما كان حجم الدخل كبير كلما كان أثر زيادة الضريبة على الاستهلاك قليل.

أما العامل الثاني:- يتوقف على استخدام الدولة للحصيلة الضريبية فإذا انفقتها الدولة في الطلب على السلع والخدمات فإن طلب الدولة سوف يعوض النقص الحاصل في طلب الافراد وبالتالي فإن الاستهلاك لن يتغير إلا بنسبة قليلة.

اما اذا انفقت الدولة الزيادة في الحصيلة الضريبية لأغراض بعيدة عن الطلب الاستهلاكي فإن طلب الافراد سوف ينخفض بشكل كبير.

ج/ اثر الضرائب على الادخار

يختلف اثر الضرائب على الادخار تبعا لنوع الضريبة ، فالضرائب المباشرة وهي تتخذ من الدخل وعاء لها يكون اثرها في الادخار اكثر منه في الاستهلاك لان الطبقة الغنية هي المتحملة غالبا لعبء هذه الضرائب ولان الادخار اكثر مرونة من الاستهلاك بالنسبة للتغيرات الحاصلة في الدخول.

ومن الجدير بالذكر هنا الى ان خفض الادخار لدى الافراد سيؤدي بطبيعة الحال الى تكوين ادخار نقدي اجباري لصالح الدولة.

اما الضرائب غير المباشرة وهي تقع على السلع والخدمات فانها بطبيعة الحال ستؤدي الى رفع اثمان تلك السلع وبالتالي خفض الاستهلاك بنسبة اكبر من خفض الادخار كما انها تؤدي الى خفض حجم المبيعات وبلا شك ستؤدي الى خفض مدخرات ارباب العمل.

٣- اثر الضرائب في الانتاج:

يظهر تأثير الضرائب من خلال أثرها في المتغيرات الاقتصادية أي من خلال أثرها في الكميات الاقتصادية الكلية (الادخار ، الاستهلاك ، الاستثمار) ومن خلال تأثيرها على عناصر الانتاج (العمل ، رأس المال).

- فالإعفاءات الضريبية تعمل على زيادة معدل العائد من رأس المال فتتجه رؤوس الأموال للاستثمار في الفروع التي تخضع لتلك الإعفاءات ويتحول نمط الاستثمار من الانشطة الاستثمارية غير المعفاة الى الانشطة الاستثمارية المعفاة.
- كما تعمل الضرائب على حماية الانتاج المحلي من خلال رفع أسعار الضرائب الجمركية على السلع المستوردة فيعمل ذلك على اقبال الافراد على شراء السلع المصنعة محليا" وبالتالي فإن زيادة الطلب تعمل على زيادة الانتاج.

- قد تؤدي الضرائب الى آثار توسعية في الانتاج من خلال ما يعرف بالضريبة المحفزة ، إذ يلجأ المنتجون الى خفض نفقات الانتاج والى رفع الانتاجية من أجل المحافظة على دخولهم قبل فرض الضريبة أي تعويض الضريبة بخفض التكاليف وزيادة الانتاجية.

الآثار السلبية للضريبة على الانتاج:-

- إن ضرائب الدخل المرتفعة من شأنها إضعاف حوافز العمل والانتاج لدى الافراد، في حين تعمل الضرائب المعتدلة على زيادة انتاجهم لتعويض ما يلحق دخولهم من نقص بسبب الضريبة.
- تؤثر الضريبة في الانتاج من خلال تأثيرها في القدرة على العمل ، لأن الضريبة اقتطاع من دخول الافراد ، يعني ذلك انها سوف تؤدي النقص في استهلاكهم وبالأخص على ذوي الدخل المحدود ومنهم الطبقة العمالية وبالتالي تؤثر في قدرتهم على العمل.
- تؤثر الضريبة في الانتاج من خلال تأثيرها في حجم الاستثمار . إذ يعتمد الاستثمار على حجم المدخرات فإذا أدت الضريبة الى نقص الدخول أدى ذلك الى نقص المدخرات وبدوره يؤدي إضعاف الاستثمار.

٤- أثر الضرائب في التوزيع

- يؤدي التباين في المعاملة الضريبية الى تنقل عناصر الانتاج بين فروع الانتاج المختلفة نتيجة للتفاوت النسبي للعبء الضريبي الذي يتحمله كل عنصر في فروع الانتاج المختلفة
- في حالة الضرائب غير المباشرة التي غالبا ما تصيب الفئات الفقيرة اكثر مما تصيب الطبقة الغنية فتؤدي الى سوء توزيع للدخول والثروات وبعكسه في حالة الضرائب المباشرة وخاصة التصاعدية التي تصيب اصحاب الدخول المرتفعة مما تؤدي الى تقليص التفاوت في الدخول والثروات
- اذا انفقت الدولة حصيلة الضرائب المباشرة التي اقتطعت من اصحاب الدخول المرتفعة في صورة نفقات تحويلية تستفيد منها الفئات الضعيفة اقتصاديا فان ذلك يقلص من حجم التفاوت ، ومن الجدير بالذكر ان النفقات التحويلية لا تزيد من الدخل القومي بشكل مباشر الا انها تساهم في اعادة توزيعه من جديد

٥- اثر الضرائب في المستوى العام للأثمان

الضرائب بما انها اقتطاع من دخول الافراد فأنها تقلل من طلبهم على السلع والخدمات فيتجه المستوى العام للأثمان نحو الانخفاض ويتحقق هذا اذا لم تطرح الدولة حصيلة الضرائب للتداول كان تستخدمها لتسديد قروض خارجية او تكوين احتياطي مالي...

اما اذا أعيدت هذه الحصيلة الى التداول من خلال الانفاق العام مثل شراء سلع وخدمات او انفاقها مرتبات للعاملين في القطاع العام فلا يتحقق عمليا الانخفاض في المستوى العام للأثمان

والواقع ان لكل ضريبة مفروضة لسلعة معينة تأثير على ثمن تلك السلعة حيث يميل سعر تلك السلعة للارتفاع بمقدار الضريبة كليا او جزئيا

٦- اثر السياسة المالية (الضرائب – النفقات) في الاستقرار الاقتصادي

يتعرض الاقتصاد القومي الى حالات من عدم التوازن أي حالة انكماش في الاقتصاد أو حالة تضخم في الاقتصاد أو حالة كساد تضخمي .

- **حالة التضخم** :- وتعني قصور العرض الكلي عن مواكبة الطلب الكلي ، أي هي الحالة التي يفوق فيها اجمالي الانفاق القومي (الاستهلاكي + الاستثماري + الحكومي + صافي التعامل مع العالم الخارجي) اجمالي الانتاج القومي. أو هو بعبارة مبسطة جدا" كمية كبيرة من النقود تطارد كمية قليلة من السلع وهذا يعني زيادة اجمالي الطلب على السلع والخدمات على اجمالي الانتاج مما يؤدي ذلك الى ارتفاع الاسعار بمعدلات تتزايد نسبتها كلما تزايد حجم الفجوة التضخمية . وهي مقدار الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي.
- **حالة الانكماش** : - وتعني حالة معاكسة تماما" الى حالة التضخم إذ تتمثل بقصور في الطلب الكلي عن العرض الكلي أي هي الحالة التي يقل فيها اجمالي الانفاق القومي عن اجمالي الانتاج القومي أو هو بعبارة مبسطة كمية قليلة من النقود تطارد كمية كبيرة من السلع فيؤدي ذلك الى انخفاض في الأسعار وتفشي البطالة بمعدلات تتزايد كلما اتسعت الفجوة الانكماشية وهي مقدار الزيادة في العرض الكلي عن الطلب الكلي كما هو واضح في الشكل الآتي:-

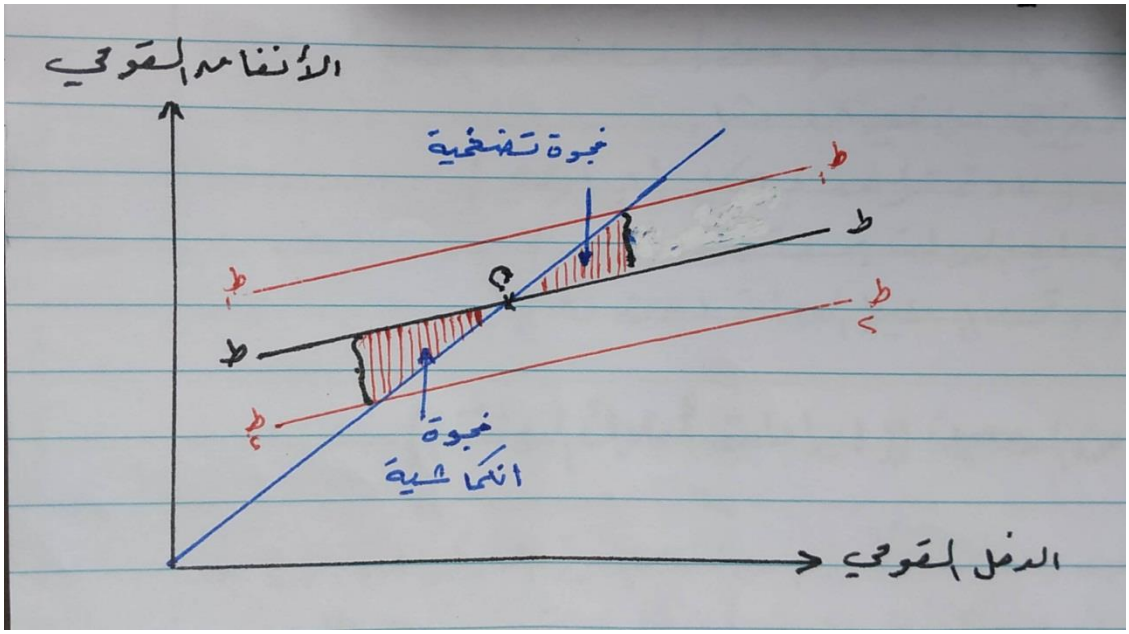

وامام هذه الحالة تتدخل الدولة باستخدام ادواتها المالية أي باستخدام ادوات السياسة المالية وهما السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية .

في الحالة الاولى ان اسباب التضخم هو ارتفاع في الطلب الكلي أي ان هناك قوة شرائية زائدة فلكي تعيد الدولة حالة التوازن والاستقرار عليها امتصاص تلك الزيادة تمهيدا" للتخلص من الفجوة التضخمية وذلك يتم بخفض الانفاق الحكومي الذي يمثل احد المكونات الرئيسية للإنفاق القومي وخاصة ما يتعلق بالمواد والسلع الكمالية والحد من الاسراف والتبذير في القطاع الحكومي مع الاخلال بأي شكل من الأشكال بالإنفاق الذي يهدف الى زيادة الطاقة الانتاجية ، يصاحب ذلك زيادة في حجم الضرائب ، مما يؤدي الى خفض الطلب الكلي وبالتالي يتراجع الطلب الى حالة التوازن في النقطة ن .

أما في حالة الانكماش وعندما تتحدد المشكلة في قصور الطلب الكلي عن العرض الكلي ، أي هناك ثمة حاجة لخلق قوة شرائية جديدة بهدف تحفيز الطلب الفعلي فالإجراءات المستخدمة من قبل الدولة هي زيادة الانفاق الحكومي وتخفيض الضرائب مما يؤدي الى تحفيز وتشجيع الانفاق القومي حتى يقترب مستواه من مستوى الانتاج القومي فتختفي تدريجيا" الفجوة الانكماشية نتيجة لزيادة الطلب مما يؤدي بمنحنى الطلب الصعود الى حالة التوازن في النقطة ن .